أسهم البنوك باللون الأحمر والخسائر تتراوح بين 1٪ و8٪ بنهاية جلسة الأمس

عدم التوزيع النقدي للبنوك يهوي بالبورصة.. والخسائر نصف مليار دينار

■ البنوك وزعت أرباحاً نقدية على المساهمين بنحو 500 مليون دينار في 2019 ■ وفقاً للقرار.. لا يوجد ما يمنع من الاستمرار بتوزيع أسهم منحة عن 2020

أحمد مغربي ـ شريف حمدي
طارق عرابي ـ باهي أبوالعلا

تفاعلت بورصة الكويت سلبا خلال جلسة تعاملات امس، مع إعلان اتحاد مصارف الكويت قرار عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020، في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وذلك بهدف تعزيز قدرات القطاع المصرفي للقيام بدور الوساطة المالية وضمان انسياب السيولة واستمرار دوران عجلة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية لحين تجاوز الظروف الحرجة بسبب جائحة فيروس كورونا.

وهوت مؤشرات البورصة بشكل لافت منذ بداية التعاملات بقيادة أسهم البنوك التي سجلت تراجعات لافتة بنهاية جلسة امس، وتراوحت خسائر البنوك السوقية بين 1٪ و8٪، وذلك على النحو التالي:

- جاء سهم الخليج في الصدارة بتراجع في القيمة السعرية بلغت 7,9٪.
- تلاه سهم بنك برقان بتراجعه بنسبة 4,9٪ من قيمته السوقية.
- حل ثالثا سهم بنك الكويت الدولي (KIB) بتراجعه 4,3٪ من قيمته السوقية.
- تلاه سهم الوطني الذي تراجعت قيمته بنسبة 2,7٪.
- ثم حل سهم بنك الأهلي بتراجعه بذات النسبة 2,7٪.
- وتراجع سهم وربة بنسبة 2,3٪ من قيمته السوقية.
- وانخفض سهم بيتك بنسبة 2,2٪.. تلاه سهم بوبيان بخسارة 1,9٪ من قيمته السوقية.. ثم البنك الاهلي المتحد البحرين بتراجعه بنسبة 1,1٪.. ثم سهم البنك الاهلي المتحد بتراجعه 1٪، فيما استقر سهم البنك التجاري عند مستوى اغلاقه السابق.

تراجع مبرر

وجاء هذا التراجع لأسهم البنوك والسوق بشكل عام مبررا، وذلك نظرا لأن التوزيعات النقدية التي توزعها البنوك على مساهميها في نهاية كل عام مالي بمنزلة الركيزة الأساسية للتوزيعات النقدية في سوق الأسهم الكويتي، علما بأن البنوك الكويتية وزعت نحو 500 مليون دينار نقدا عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019.

وبخلاف التوزيعات النقدية، فإن توزيع اسهم المنحة ليس لها تأثير على سيولة البنوك أو رأسمالها القانوني ام الجهات الرقابية، فلا يوجد ما يمنع القطاع من الاستمرار بتوزيع اسهم منحة عن عام 2020.

وعلى إثر التراجعات اللافتة على مستوى جميع البنوك الكويتية، تراجعت القيمة السوقية للبورصة امس بنسبة 1,5٪، وبقيمة 443 مليون دينار لتنخفض القيمة السوقية إلى 28,959 مليار دينار من نحو 29,402 مليار دينار في جلسة أول من امس.

ترقية البورصة

من جهة ثانية، توقعت مصادر لـ«الأنباء»، تأثر هذا القرار على ترقية البورصة المرتقبة على مؤشر مورغان ستانلي (MSCI) إلى مصاف الأسواق الناشئة في نوفمبر المقبل، حيث تعتبر البنوك أكبر مكون في الترقية.

وبالعودة الى خسائر جلسة الأمس، فقد قفزت السيولة المتدفقة للسوق جراء عمليات البيع على كثير من الأسهم وفي مقدمتها البنوك بنسبة 69٪، إذ ارتفعت السيولة إلى 71,5 مليون دينار ارتفاعا من 42,2 مليون دينار أول من أمس.

واستحوذت أسهم 5 بنوك، على 45,1 مليون دينار من السيولة تشكل 63٪ من اجمالي قيمة التداولات، تصدرها سهم بيتك بسيولة 16,4 مليون دينار، ثم سهم الوطني بسيولة 11 مليون دينار، والخليج بسيولة 6,4 ملايين دينار، واهلي متحد بسيولة 5,9 ملايين دينار، والدولي بسيولة 5,4 ملايين دينار.

وانهت البورصة تعاملاتها على تراجع جماعي لمؤشراتها، إذ خسر مؤشر السوق الأول الذي تشكل الأسهم البنكية قوامه الرئيسي بنسبة 1,75٪ بتراجعه 98,3 نقطة ليصل إلى 5529 نقطة، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,86٪ خاسرا 36,3 نقطة ليصل إلى 4202 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 1,5٪ خاسرا 77,6 نقطة ليصل إلى 5083 نقطة.

«اتحاد المصارف»: البنوك لن توزع أرباحاً لضمان انسياب السيولة إلى القطاعات الحيوية

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

■ القرار سيدعم تصنيفات البنوك ويعزز قوة مراكزها الائتمانية.. ويتوافق مع التوجة العالمي لمواجهة «كورونا»

أعلن اتحاد مصارف الكويت أن البنوك الكويتية لن توزع أرباحا نقدية على مساهميها لعام 2020، وذلك سعيا إلى تعزيز قدرات القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وضمان انسياب السيولة إلى القطاعات الحيوية لضمان استمرار دوران عجلة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية لحين تجاوز هذه الظروف الحرجة.

وأوضح الاتحاد في بيان صحافي أمس، أن هذا القرار جاء في إطار اللقاءات الدورية مع بنك الكويت المركزي، المتواصلة منذ بداية الأزمة الحالية، لمتابعة شؤون القطاع المصرفي وتعزيز متانته في ظل تداعيات جائحة كورونا وآثارها التي تطال جميع القطاعات الاقتصادية.

وأضاف انه جاء تماشيا مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تتطلب في مقابل تخفيف المتطلبات الرقابية على القطاع المصرفي، التي طبقها «المركزي» لمواجهة الأزمة، أن تقوم البنوك من جانبها بإجراءات موازية، لاسيما للمحافظة على مستويات السيولة الكافية لمنح التمويل بمثل هذه الظروف ومواجهة أي صدمات أو ضغوط محتملة.

■ البنوك انتهجت على مدى عقد سياسات تحوطية بتوجيهات «المركزي» مكنتها من مواجهة الأزمة بموضع قوة

الجدير بالذكر أن البنوك الكويتية قد انتهجت على مدى عقد كامل سياسات تحوطية واستباقية بناء على توجيهات بنك الكويت المركزي، مما أثمر بناء مصدات تحوطية مكنتها من مواجهة الأزمة من موضع قوة وأتاحت لها القيام بدور حيوي في مساندة القطاعات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني ودعم جهود عبور الأزمة والتعافي الاقتصادي.

إلى جانب ذلك، فإن هذا التوجه سيساهم في دعم التصنيف الائتماني للبنوك الكويتية ويعزز قوة مراكزها الائتمانية، فضلا عن أن ذلك يتوافق مع التوجه العالمي المطبق لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على مختلف القطاعات الاقتصادية.

لا تنسيق مع «البورصة» و«أسواق المال»

ذكر مسؤول ان القرار الصادر من اتحاد المصارف بشأن عدم توزيع البنوك لارباح نقدية على المساهمين خلال 2020 صدر بدون اي تنسيق مسبق مع بورصة الكويت او هيئة اسواق المال، مشيرا إلى ان توقيت صدور البيان مع منتصف جلسة أمس هو ما دفع كل المؤشرات للانخفاض بشكل حاد وأسهم البنوك، مشيرا الى ان القرار مستعجل جدا وأربك عمليات التداول بشكل كبير واحدث حالة من الهلع.

اقتصاديون لـ «الأنباء»: القرار مستعجل.. إلا أنه في مصلحة البنوك

تباينت ردود افعال الخبراء الاقتصاديين على قرار اتحاد مصارف الكويت بالتنسيق مع بنك الكويت المركزي بعدم توزيع ارباح نقدية على المساهمين عن العام 2020، حيث قالوا في لقاءات متفرقة مع «الأنباء» ان القرار رغم انه ايجابي ومستحق في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها الكويت نتيجة جائحة فيروس كورونا المستجد في المحافظة على مستوى السيولة الكافي لمنح التمويل، إلا ان بعض الاقتصاديين وصفه بالمستعجل حيث ان السنة المالية ما زالت في النصف الأول وكان من الاجدر الانتظار لحين صدور الميزانيات المالية للبنوك وعلى ضوئها يتخذ القرار المناسب وفقا للوضع المالي لكل بنك.

وشددوا على ان اسباب القرار لا يختلف عليها لاسيما ان تداعيات ازمة فيروس كورونا المستجد الاقتصادية لاتزال كبيرة وغير معلومة متى ستنتهي؟، إلا ان التوقيت والكيفية في صدور القرار كانا فيهما استعجال.. وفيما يلي التفاصيل:

باقر: الأفضل الانتظار لنهاية العام والاطلاع على ميزانيات البنوك

أحمد باقر

قال وزير التجارة والصناعة الأسبق أحمد باقر أن قرار اتحاد المصارف بالتنسيق مع البنك المركزي بعدم توزيع البنوك أرباحا نقدية على المساهمين يعد قرارا مستعجلا حيث ان مازالت السنة المالية في النصف الأول لها فكان يجب الانتظار حتى تصدر الميزانية وبناء على ذلك يتم اتخاذ القرار، مضيفا أن مبدأ تكوين ملاءة مالية واحتياطات كافية يعد مطلوبا في ظل الظروف الحالية وتوقف معظم الأعمال.

وأضاف باقر أن اصدار الميزانية العامة للبنك في نهاية السنة المالية سيوضح العديد من الأمور كالأرباح والخسائر وحجم المخصصات المالية التي قام كل بنك بتجنيها مقابل القروض المتعثرة، وبعده يتم اتخاذ القرار سواء بعدم توزيع أرباح نقدية أو توزيعها على المساهمين، بعد مشاورة الجمعيات العمومية حيث انهم الملاك، وذلك بعد دراسته من قبل البنك المركزي وعلى ضوء الميزانية.

زينل: توقيت القرار وكيفيته غير مناسبين

جاسم زينل

كشف الرئيس التنفيذي لمجموعة «أرزان المالية» جاسم زينل ان التوقيت والكيفية التي صدر بها قرار اتحاد المصارف بمنع البنوك توزيع ارباح نقدية يعتبر غير مناسب على الاطلاق في هذا التوقيت، مشيرا الى ان القررا مستعجل للغاية ولم ينتظر حتى صدور النتائج المالية للبنوك عن النصف الاول من العام والذي سيصدر الشهر المقبل، وبعدها يتخذ القرار المناسب وفقا لوضع كل بنك من البنوك المحلية وبالتشاور مع بنك الكويت المركزي باعتباره السلطة الرقابية المتخذة للقرار النهائي وفقا للقوائم المالية.

وقال زينل ان الاسباب التي تم اتخاذ القرار بناء عليها تعتبر حقيقية وواقعية ولا أحد يختلف في ان ازمة فيروس كورونا تعتبر كبيرة على الاقتصاد المحلي والعالمي وستمدد آثارها لنهاية العام وأكثر.

وذكر ان توقيت اصدار القرار يعتبر خطأ لاسيما ان قطاع البنوك يوجد به مستثمرون بالآلاف افرادا وشركات داخليا وخارجيا ويعتمدون على توزيعات البنوك السنوية كأحد المصادر الرئيسية للدخل.

وتوقع زينل ان يستمر ضرر القرار على اوضاع اسهم البنوك في البورصة، مشيرا الى ان القرار احدث «جزعا ونتائجه كانت أمس مدمرة».

وشدد على ان كل بنك كان من الاجدر به ان يتخذ القرار المناسب له سواء توزيع ارباح نقدية من عدمه بناء على وضع البنك المالي وميزانيته وذلك بالتنسيق والتشاور من بنك الكويت المركزي.

الوقيان: قرار إيجابي.. ويعزز قدرات القطاع المصرفي

سليمان الوقيان

اعتبر عضو مجلس ادارة شركة صروح القابضة سليمان الوقيان، أن قرار عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020، يعتبر قرارا إيجابيا ومستحقا في مثل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد في وقتنا الحالي.

واضاف أن مثل هذه الخطوات من شأنها العمل على حماية البنوك المحلية وتعزيز قدرات القطاع المصرفي على القيام بدوره، إذ يمكن لمثل هذا القرار أن يضمن استقرار أسعار أسهم هذه البنوك، خاصة في ظل التوقعات بانخفاض أرباحها خلال السنة الحالية بسبب ظروف أزمة فيروس كورونا.

وأشار الوقيان إلى أن قرار عدم توزيع الارباح النقدية سيضمن للبنوك عدم اضطرارها لأخذ مخصصات لهذا العام، كما أنه أصبح قرارا مطلوبا وبشدة في ظل التذبذب الحالي للاقتصاد، وبالتالي يجب على المساهمين أن يتفهموا مدى أهمية مثل هذه القرارات في مثل الظروف الحالية وأن يتقبلوا هذا الامر، لأنه سيصب في نهاية الامر في صالح المؤسسات المصرفية ويضمن استقرارها على المدى البعيد.